الأمم المتحدة

A/HRC/RES/32/6

الجمعية العامة

Distr.: General
15 July 2016
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية والثلاثون
البند ٣ من جدول الأعمال

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

٦/٣٢- تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يعيد تأكيد التزامه بتعزيز التعاون الدولي، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما في الفقرة ٣ من المادة ١ منه، وفي الأحكام ذات الصلة الواردة في إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي لحقوق الإنسان في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ من أجل توطيد التعاون الحقيقي بين الدول الأعضاء في ميدان حقوق الإنسان،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت الجمعية العامة بموجبه مجموعة شاملة وبعيدة المرمى محورُها الناس من الغايات العالمية والتحويلية في مجال التنمية المستدامة،

وإذ يشير أيضاً إلى جميع مقررات وقرارات لجنة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة بشأن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، وآخرها قرار المجلس ٢/٢٨ المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥ وقرار الجمعية العامة ١٥٣/٧٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

وإذ يشير كذلك إلى المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عُقد في ديربان، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وإلى مؤتمر استعراض نتائج ديربان الذي عُقد في جنيف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وإلى الإعلان السياسي الصادر عن

الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة احتفالاً بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان وبدورهما في تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان،

وإذ يسلّم بأن لا غنى عن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان في تحقيق مقاصد الأمم المتحدة، ومن جملتها تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان بفعالية،

وإذ يسلّم أيضاً بأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ينبغي أن يستندا إلى مبدأي التعاون والحوار الحقيقي في جميع المحافل ذات الصلة، بما في ذلك في سياق الاستعراض الدوري الشامل، وينبغي أن يهدفا إلى زيادة قدرة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها في ميدان حقوق الإنسان لما فيه مصلحة البشرية جمعاء،

وإذ يؤكد على أن الأمر ليس فقط مسألة علاقاتِ حسن جوارٍ أو تعايش أو معاملة بالمثل، وإنما يتعداها إلى الرغبة في تجاوز المصالح المتبادلة سعياً إلى تحقيق المصلحة العامة،

وإذ يشدد على أهمية التعاون الدولي في تحسين ظروف معيشة الجميع في كل بلد، وفي البلدان النامية خصوصاً،

وإذ يسلّم بضرورة مواصلة الإثراء المتبادل للتعاون بين بلدان الجنوب بالاعتماد على التجارب المتنوعة والممارسات الجيدة التي يفرزها التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون بين الشمال والجنوب، وعلى الحاجة إلى مواصلة استكشاف أوجه التكامل والتآزر فيما بينها بغية تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان،

وتصميماً منه على اتخاذ خطوات جديدة للدفع بالتزام المجتمع الدولي نحو إحراز تقدم كبير في الجهود المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال السعي المتزايد والمتواصل إلى تحقيق التعاون والتضامن الدوليين،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ الذي أنشأت بموجبه الجمعية العامة مجلسَ حقوق الإنسان، وإذ يؤكد من جديد أن عمل المجلس يتعيّن أن يسترشد بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية والتعاون والحوار الدوليين البنّاءين من أجل تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية،

وإذ يسلّم بأن تعزيز التعاون الدولي والحوار الحقيقي مهم بالنسبة لتعزيز الأداء الفعال للنظام الدولي لحقوق الإنسان،

وإذ يكرر تأكيد دور الاستعراض الدوري الشامل بوصفه آلية مهمة تساهم في تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان،

وإذ يذكّر بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٧/٦ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام إنشاء صندوق تبرعات استئماني خاص بالاستعراض الدوري

الشامل لتيسير مشاركة البلدان النامية، ولا سيما منها أقل البلدان نمواً، في آلية الاستعراض الدوري الشامل، وكذلك إنشاء صندوق تبرعات خاص بالمساعدة المالية والتقنية، يُدار بصورة مشتركة مع صندوق التبرعات الاستئماني الخاص بالاستعراض الدوري الشامل، لكي يوفّر، بالاشتراك مع آليات التمويل المتعددة الأطراف، مصدر مساعدة مالية وتقنية تمد يد العون إلى الدول في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، بالتشاور مع الدولة المعنية وبموافقتها،

وإذ يؤكد من جديد أن من شأن الحوار في ميدان حقوق الإنسان بين الأديان والثقافات والحضارات وداخلها أن يسهم إلى حد كبير في تعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان،

وإذ يؤكد من جديد الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه حوار حقيقي بشأن حقوق الإنسان في تعزيز التعاون في ميدان حقوق الإنسان على الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي،

وإذ يؤكد أن الحوار بشأن حقوق الإنسان ينبغي أن يكون بنّاءً وأن يتم على أساس مبادئ العالمية والموضوعية وعدم التجزئة وعدم الانتقائية وعدم التسييس وعلى أساس الاحترام المتبادل والمساواة في المعاملة، بهدف تيسير التفاهم وتعزيز التعاون البنّاء بوسائل منها بناء القدرات والتعاون التقني بين الدول،

وإذ يسلّم بأن التنوع الثقافي وتعزيز وحماية الحقوق الثقافية هما من مصادر الإثراء المتبادل للحياة الثقافية للبشر، وإذ يؤكد من جديد أن التنوع الثقافي يمثل مصدرَ وحدة لا انقسام وأداةً للإبداع ولتحقيق العدالة الاجتماعية والتسامح والتفاهم،

وإذ يشدد على ضرورة إحراز مزيد من التقدم في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتشجيع على احترامها بوسائل منها التعاون الدولي،

وإذ يؤكد أن التفاهم والحوار والتعاون والشفافية وبناء الثقة عناصر أساسية في جميع الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ يشدد على ضرورة استكشاف سبل ووسائل كفيلة بتعزيز تعاون حقيقي وحوار بنّاء بين الدول الأعضاء في ميدان حقوق الإنسان،

١- *يؤكد من جديد* أن من مقاصد الأمم المتحدة وأيضاً من المسؤوليات الأساسية التي تقع على عاتق الدول، تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها والتشجيع على احترامها، بوسائل منها التعاون الدولي؛

٢- *يسلّم* بأن الدول تتحمل مجتمعةً المسؤولية عن إعلاء مبادئ كرامة الإنسان والمساواة والإنصاف على الصعيد العالمي، بالإضافة إلى مسؤولية كل دولة عن مجتمعها؛

٣- *يؤكد من جديد* أن من واجب الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة أن تتعاون مع بعضها البعض على تعزيز احترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع على

الصعيد العالمي، حتى فيما يتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وجميع أشكال التعصب الديني؛

٤- *يشدد* على أن الدول قد تعهدت بأن تتعاون فيما بينها ومع الأمم المتحدة وفقاً للميثاق من أجل تحقيق احترام حقوق الإنسان ومراعاتها على الصعيد العالمي؛

٥- *يؤكد من جديد* أن الحوار بين الثقافات والحضارات وداخلها ييسر الترويج لثقافةٍ قوامها التسامح واحترام التنوع، ويرحّب في هذا الصدد بعقد مؤتمرات واجتماعات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي تتناول الحوار بين الحضارات؛

٦- *يحث* جميع الجهات الفاعلة في الساحة الدولية على إرساء نظام دولي يشمل الجميع ويستند إلى العدل والمساواة والإنصاف وكرامة الإنسان والتفاهم وتعزيز واحترام التنوع الثقافي وحقوق الإنسان العالمية، كما يحثها على نبذ جميع المذاهب الداعية إلى الاستبعاد على أساس العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٧- *يعقد العزم* على تشجيع احترام حقوق الإنسان والحفاظ على التنوع الثقافي داخل المجتمعات والدول وفيما بينها، مع مراعاة القانون الدولي لحقوق الإنسان واحترام الحقوق الثقافية بغية إيجاد عالم منسجم ومتعدد الثقافات؛

٨- *يعيد تأكيد* أهمية تعزيز التعاون الدولي من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيق أهداف مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٩- *يرى* أن التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، وفقاً للمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي، ينبغي أن يسهم إسهاماً فعالاً وعملياً في المهمة العاجلة المتمثلة في درء انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

١٠- *يؤكد* ضرورة الأخذ بنهج تعاوني وبنّاء إزاء تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وضرورة مواصلة المساعي من أجل تدعيم دور مجلس حقوق الإنسان في تعزيز الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية وبناء القدرات دعماً للجهود المبذولة في سبيل ضمان إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً، عند الاقتضاء؛

١١- *يعيد التوكيد* على ضرورة الاسترشاد في تعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها إعمالاً تاماً، بمبادئ العالمية والموضوعية والشفافية وعدم الانتقائية، كما يؤكد على تعزيز التعاون الدولي بشكل يتسق مع المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق؛

١٢- *يشدد* على أهمية الاستعراض الدوري الشامل بوصفه آلية تقوم على التعاون والحوار البنّاء وترمي، ضمن جملة أمور، إلى تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع وتعزيز وفاء الدول بالتزاماتها وتعهداتها في ميدان حقوق الإنسان؛

١٣- *يشدد أيضاً* على أن للتعاون الدولي دوراً في دعم الجهود الوطنية وفي النهوض بقدرات الدول في ميدان حقوق الإنسان بوسائل منها تعزيز تعاونها مع آليات حقوق الإنسان بسبل منها زيادة ما تقدمه من مساعدة تقنية بناءً على طلب الدول المعنية ووفقاً للأولويات التي تحددها؛

١٤- *يحيط علماً* بالتقرير الكتابي السنوي الموحد عن مستجدات عمليات صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والعشرين[(١)]؛

١٥- *يحيط علماً أيضاً* بالتجميع الذي أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لآراء الدول والجهات المعنية فيما يتعلق بمساهمة صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية، ولا سيما من حيث استدامته وإمكانية الاستفادة منه، في تنفيذ التوصيات التي تقبلها الدول كجزء من الاستعراض الدوري الشامل الخاص بها والتي يتطلب تنفيذها دعماً مالياً[(٢)]؛

١٦- *يطلب* إلى المفوضية السامية أن تسعى إلى تعزيز الحوار مع ممثلي البلدان المانحة غير التقليدية بغية توسيع قاعدة الجهات المانحة ومد الصندوقيْن كليهما بموارد جديدة؛

١٧- *يطلب* إلى المفوضية *أيضاً* أن توضح الإجراء الذي تتّبعه الدول في طلب الحصول على المساعدة من كلا الصندوقين، وأن تجهّز هذه الطلبات في الوقت المناسب وبطريقة شفافة تستجيب على نحو ملائم لطلبات الدول؛

١٨- *يحث* الدول على مواصلة تقديم الدعم إلى الصندوقين كليهما؛

١٩- *يهيب* بالدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية أن تواصل إجراء حوار ومشاورات على نحو بنّاء وتعاوني من أجل زيادة فهم جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها وحمايتها، ويشجع المنظمات غير الحكومية على المساهمة بنشاط في هذا المسعى؛

٢٠- *يهيب* بالدول أن تمضي قدماً في دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان والتي تتناول القضايا ذات الاهتمام المشترك، واضعة في اعتبارها الحاجة إلى تعزيز اتباع نهج تعاوني وبنّاء في هذا الخصوص؛

٢١- *يحث* الدول على اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي من أجل التصدي للأثر السلبي الذي تخلفه الأزمات العالمية المتتالية والمتفاقمة، كالأزمات المالية

---

(١) A/HRC/24/56.

(٢) A/HRC/19/50.

والاقتصادية، وأزمات الغذاء، وتغير المناخ والكوارث الطبيعية، على التمتع الكامل بحقوق الإنسان؛

٢٢- *يطلب* إلى جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة أن تعزز أوجه التكامل في التعاون بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب وفي إطار التعاون الثلاثي بهدف تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان؛

٢٣- *يدعو* الدول وآليات الأمم المتحدة وإجراءاتها المعنية بحقوق الإنسان إلى مواصلة مراعاة أهمية التعاون المتبادل والتفاهم والحوار في كفالة تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها؛

٢٤- *يشير* إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في قرارها ١٥٣/٧٠، أن يتشاور، بالتعاون مع المفوض السامي، مع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون الدولي والحوار الحقيقي في جهاز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما فيه مجلس حقوق الإنسان، وبشأن العقبات والتحديات في هذا المجال والتدابير التي يمكن اقتراحها للتغلب عليها؛

٢٥- *يحيط علماً* بتقرير اللجنة الاستشارية التابعة لمجلس حقوق الإنسان بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان[٣]؛

٢٦- *يحيط علماً* أيضاً بتقرير المفوض السامي عن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، واضعاً في الاعتبار المناقشة التي أجراها الفريق الرفيع المستوى بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان التي عُقدت خلال الدورة الثامنة والعشرين للمجلس[٤]؛

٢٧- *يقرر* مواصلة النظر في هذه المسألة في عام ٢٠١٧ وفقاً لبرنامج عمله السنوي.

الجلسة ٤٢
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

[اعتمد من دون تصويت.]

---

(٣) A/HRC/26/41.

(٤) A/HRC/31/81.